

وجهة نظر

## فلسطين... أزمة الرؤية والإدارة

الآتية من الدول الأوروبية، والأخرى (الحمساوية) مؤسسة على المفهوم الديني، ما سبب أعلى نسبة هجرة لمسيحيين عرب من فلسطين. اختلط الحال بالتالي، ولم نعد نعرف ما هو الخطاب الفلسطيني الذي يروج الآن: هل هو خطاب التحرير أم خطاب المفاوضات؟ هل هو خطاب بناء الدولة الوطنية أم الدولة الإسلامية؟ هكذا تعيش القضية الفلسطينية أزمة في خطابها السياسي التحرري، وعاشت كذلك أزمة شرعية في أداها كـ«منظمة التحرير»، وبالذات بعدما وقعت اتفاقية مع الكيان الصهيوني وتأسس لها شبه دويلة بلا سلطة، إلا سلطة تحقيق الكلفة الأقل للاحتلال الصهيوني. كل هذا حصل في ظل بيئة عربية هادنة العدو ووقعت مع اتفاقات صلح منفرد، سواء أحصل ذلك من طريق مصر (أكبر دولة عربية) أم الأردن، وفي ظل طغيان لدول النفط الخليجي وارتباط مصالحها بالغرب، لذلك كانت هذه سبباً في حصار فلسطين وقضيتها وشعبها وفرض الخيار الوحيد الذي زينته قوى الغرب الاستعماري والدول الرجعية العربية وقيادات شاخت وهادنت من «منظمة التحرير».

حصل كل ذلك في بيئة عالمية انفردت فيها الولايات المتحدة بقمة النظام الدولي بعد تفكيك الاتحاد السوفياتي (القطب الثاني في نظام الثنائية القطبية الذي كان سائداً بعد الحرب العالمية الثانية)، ومن جراء متغيرات كبرى نالت من البيئة الدولية وكذلك البيئة العربية وأيضاً الفلسطينية. من هنا كان من الطبيعي أن يمر الخطاب الوطني الفلسطيني في أزمة تغير عن القضية، وكان من الطبيعي أن يحدث شرخ عميق في شرعية تمثيل «منظمة التحرير» للقضية وللشعب. هنا لا بد من طرح سؤال: ما العمل؟ في ظل متغيرات كبرى شملت الإقليم والأمة، وخاصة انتفاضات ما سمي الربيع العربي، الذي كان سبباً في الإبعاد التام لقضية فلسطين عن أجندة المسؤولين العرب وكذلك أجندة القوى الوطنية العربية... ما العمل؟

تأسست عبر تنظيم «الإخوان المسلمين» مبنية على مفهوم الجهاد الديني وإقامة فرع لدولة فلسطين الإسلامية. كان ذلك كله مسماراً في وحدة الفلسطينيين المسيحيين والمسلمين، بعدما كان هناك العديد من قيادات نضال حركة التحرير من العرب والفلسطينيين المسيحيين مثل جورج حبش ونايف حواتمة ووديع حداد وآخرين. لكن وجود سلطة «حماس» في غزة وسلطة أبو مازن في أجزاء من الضفة، أسسا في فلسطين سلطتين: سلطة قائمة على الجهاد والتفاوض على أسس إسلامية.

### انقسامات عدة على مستوي الجغرافيا وسلطات الحكم والتوزم السكاني

وسلطة قائمة على القبول بالمكن، لذلك تمنع عبر التنسيق الأمني مع دولة الكيان الصهيوني النضال السلمي من تظاهرات وانتفاضات، بل إن رئيسها أبو مازن يتحدث علانية عن بذله الجهد كي يمنع ظاهرة فتية السكان التي انتشرت أخيراً. على مستوى الأرض، صارت قضية فلسطين تعبيراً عن تجزئة الجزأ: غزة والضفة والقدس... ولا يمكن الحديث عن فلسطين واحدة. وعلى مستوى الشعب الفلسطيني: الفلسطينيون في مناطق 48 وفلسطينيو الضفة وفلسطينيو غزة بالإضافة إلى فلسطينيي الشتات والعربية. على مستوى السلطة سلطتان: سلطة أبو مازن في الضفة وسلطة «حماس» في غزة. الأولى تؤسس شرعيتها على الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي وبعض الهبات والتبرعات

أولويات عباس هي السلطة الوطنية وليس الحركة، نظراً إلى القرارات التي اتخذها. وهو بالنسبة إليهم أبعد ما يكون عن التصرف كقائد فتحاوي. كذلك إن تحديد عباس موعد إجراء الانتخابات ليس في مصلحة «فتح» تنظيمياً، وتصرفه القاسي مع دحلان وأنصاره أحدث انشقاقاً في صفوف الحركة، لن يكون لمعركة الانتخابات المقبلة أي تأثيرات إيجابية فيه. عموماً، تظهر الوقائع أن المكاسب التي يطمح عباس إلى تحقيقها بإجراء الانتخابات في وطن منقسم ستعود بالنفع على السلطة، التي عبرت بوقاحة عن رفضها الأسلوب النضالي الذي يمارسه الشبان في «انتفاضة القدس»، لذلك، يرى الرجل في هذه الانتخابات، ستتخذ طابع معركة تشارك فيها مختلف الأحزاب الوطنية والإسلامية - وسيلة إلهاء تغير أولويات الخطاب الوطني تمهيداً للخروج من استمرارية النفير الذي أحدثته الانتفاضة.

للحمساويين على طبق من ذهب في أحداث 2007. ومع ضبابية المشهد الفتحاوي في الانتخابات المقبلة، وغياب معرفة دقيقة بقوة التيار الدحلاني في غزة، فقد تكون الحركة على موعد مع كابوس يشبه ما عصف بها في بعض الدوائر الانتخابية التشريعية عام 2006، التي كان التقدير أنها محسومة لها بحكم ضخامة حضورها العشائري هناك، لكن التجاذبات داخل الحركة دفعت أنصارها إلى انتخاب كتلة «حماس» تعبيراً عن سخطهم التنظيمي. ومع أن التحالف بين فصائل «منظمة التحرير» من جهة، والفصائل الإسلامية من جهة أخرى، قد يشكل صورة المشهد الانتخابي المقبل، لكن ذلك لن يرجح الكفة لمصلحة «فتح» أمام الماكينة الانتخابية العملاقة التي ستستند إليها «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في حال تشكيلهما قائمة واحدة. وفي «فتح»، ثمة من يقول إن

### أهين إسكندر

تعيش حركة التحرر الفلسطينية أزمة مركبة ومعقدة، تشمل الرؤية والخطاب وكذلك الأداة، بالإضافة إلى الأدوات. منذ رفع شعار التحرير واعتماد «منظمة التحرير» والميثاق الوطني الفلسطيني وأسلوب الكفاح المسلح، استخدمت حركة التحرير عدداً من الأدوات لتحقيق ذلك، عبر العمل الفدائي الذي أسست له المنظمات الفلسطينية المختلفة، وقد جمعتها راية «المنظمة»، وبعضها نفذ عمليات اختطاف طائرات. كان الأشهر في ذلك المناضل الشهيد وديع حداد، المنتمي آنذاك إلى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين».

تعددت الأساليب والأدوات تحت ظل «منظمة التحرير» وقائدها التاريخي أبو عمار، وهكذا كانت المنظمة وقائدها علمي وحدة لفلسطين، الأرض والشعب والقضية. لكن قضية فلسطين دخلت نفي تقسيم الأرض والشعب، وكذلك تقسيم القضية، وتحديداً بعدما خرجت مصر من ساحة الصراع العربي الصهيوني بتوقيعها اتفاقية منفردة مع الكيان الصهيوني، ثم دخلت «المنظمة» نفق الدول العربية الباحثة عن احتلال الموقع العربي لمصر. من ثم عاشت قضية فلسطين و«المنظمة» صراع المحاور التي تديرها الأقطار العربية، خاصة النفطية، وأثر ذلك كثيراً في القضية وكذلك منظماتها وفصائلها، عبر إغراقها بمال النفط. كذلك كانت هناك أقطار أخذت موقع معارضة «كامب ديفيد» وأطلقت على نفسها محور الصمود والتصدي، خاصة سوريا والعراق، وفي هذه المسالك تاهت القضية الفلسطينية.

واكب تلك المتغيرات أن وقع الأردن اتفاقية وادي عربة ثم دفعت «منظمة التحرير» إلى الاعتراف بدولة الاغتصاب الصهيوني، بل حذف بعض المواد التي تشمل التعبير عن الكفاح المسلح طريقاً لتحرير فلسطين، وأعطيت «المنظمة» بعض الأراضي وبعض السلطة. فولدت لنا دولة لها علم ونشيد وبعض السلطة لإدارة المرافق... وناطحتها سلطة حمساوية إخوانية في غزة،

المسار الذي يقود إلى الهيمنة على السلطات، وإلى مراد اردوغان الأهم (أي الانقلاب الدستوري)، فقد نجح الأخير في الوصول إليهما من خلال شغل الحياة السياسية في البلاد بحجة مواجهة «منظمة فتح الله غولن الإرهابية»، أي إنه نقل صراعه مع حركة إسلامية رديفة له ولتوجهاته إلى أعلى السلطة، وهو يبدو على أبواب النجاح في الحسم.

الكاتب والروائي نديم غورسيل أشار إلى هذا الواقع حين قال أمس: «خلال هذه الأيام، يعيش الديمقراطيون الأتراك كارثة من دون أن يكون بإمكانهم التأثير على مجرى الأحداث، إذ أوصل اردوغان البلد إلى حافة الهاوية بدفعه المجتمع إلى أقصى حدود الاستقطاب. وهو بذلك خلق لحسن الحظ ظروف الانقلاب الفاشل الذي للأسف كرسه كبطل جديد لتركيا، بطل محاط بحرس (سلطاني)، إذ حول الشرطة التي تمتلك أسلحة متطورة وعالية التكنولوجيا إلى ميليشيا رئاسية». ورأى غورسيل أن «هذا الانقلاب... يأتي كنتيجة لتصفية حسابات بين اتجاهين ضمن الجيش، وخاصة بين توجيهين ثيوقراطيين (اردوغان وغولن)»، متسائلاً: «لماذا يجب على الديمقراطيين الاختيار بين إمامين؟».

في تعليق على تسارع الأحداث في تركيا، رأت الباحثة التركية في علم الاجتماع، بينار سيليك، أن الأتراك عرفوا «دائماً الانقلابات، ولطالما كان العنف جزءاً من يومياتنا»، معتبرة أنه «في كل فترة توتر، تقطع رأس المشكلة بانقلاب جديد، من دون أن نحلها أبداً على المستوى الهيكلي، فيما يصبح العنف أقوى وأقوى»، وهذا ما قد يواجهه الأتراك بدءاً من اليوم بفعل دخولهم في عهد جديد، عنوانه «الحياة في ظل دولة اردوغان».

لكن قبل بزوغ اليوم الجديد، من المهم الإشارة إلى أن المراسل الدبلوماسي لصحيفة «لوموند» الفرنسية، مارك سيمو، نقل أمس عن دبلوماسي عربي قوله: «إن أزمة الجيش في تركيا عميقة، والصراع مع الشرطة الذي تفشى أثناء الانقلاب يجعلنا نخشى صداماً أمنياً حقيقياً»، مضيفاً أنه «حتى لو بدأ اردوغان الرابع الأكبر على المدى القصير، لكن لا يوجد إلا خاسرون».



فرانك فالتر شتاينماير، من أنه «يمكن للدولة أن تتخذ تدابير فقط عند التورط في أعمال يمكن أن يعاقب عليها القانون وليس مجرد الآراء السياسية».

### خوف من العنف الآتي

لم تتوقف «عملية التطهير» (أو الاستئصال) بعد، إذ ذكرت وكالة أنباء «الأناضول» (شبه الرسمية)، أمس، أن «109 جنرالات أو أميرالات ما زالوا موقوفين، وكذلك حوالي ثلاثين قاضياً»، فيما علقت وزارة الدفاع مهمات 262 قاضياً ومدعياً عسكرياً. لكن المفارقة، أن هذا



تراهن «فتح» المنقسمة على معاناة الغزيين و«حماس» الموحدة على الانتفاضة (أي بي إيه)